التّرجيح بالقياس عند ابن هشام في كتابه مغني اللبيب

إعداد

أ / سعاد بنت صقير بن فايق السلمي

المقدمة

الحمد لله ذي المنن الجزيلة ، والعطايا الجليلة ، التي لا ينقطع أمدها، ولا تدرك نهايتها، والصلاة والسلام على نبينا محمد وآله الطيبين الطاهرين، وأصحابه الميامين وسلم تسليما.

أما بعد

فإن الله سبحانه وتعالى شرف هذه اللغة ؛ بأن جعلها لسان كتابه الكريم ، فنالت بذلك مكانة وحفظا من الله عز وجل بحفظه لكتابه الكريم .

وقد قيض الله لها علماء فضلاء نذروا أنفسهم في خدمة هذه اللغة ، والعناية بها ، ومن أولئك الأعلام ابن هشام الأنصاري أحد أعلام الأمة ، وأبرز نحاتها المحقّقين، من نحويي القرن الثّامن، والذي بلغ صيته ومؤلفاته الآفاق ، ومن أعظم مؤلفاته وأشهرها كتابه (مغني اللبيب عن كتب الأعاريب).

ذلك الكتاب الذي له من عنوانه أكبر دليل على مكانته بين مؤلفات النحاة عموما ، ومؤلفات ابن هشام خصوصا . فقد أودع فيه ما لم يودعه في غيره من مصنفاته .

وعندما قلبت صفحاته ووقفت على ما أودع فيه من علم وفير ، ومسائل نحوية رأيت اعتماده في احتجاجه وترجيحاته على الأدلة النّحوية من سماع، وقياس، واستصحاب، وإجماع، وقواعد توجيه.

ومما لا شك فيه أنّ القياس هو الدليل الثاني من الأدلة الإجمالية في النحو بعد السّماع.

أهمية الموضوع وأهدافه :

- أهمية دراسة الأدلة النحوية ، فقد اعتمد النحويون في تقرير مفردات النحو وأحكامه على مجموعة من الأدلة النحوية .
- محاولة ترجيح المسائل بعد عرض آراء العلماء فيها ، ورأي ابن

هشام .

- مكانة كتاب مغني اللبيب ؛ إذ يعد موردا خصبا ، ومعينا لا ينضب لطالبي العربية عموما ، والنحو خصوصا .

القياس:

القياس أحد الأصول التي اعتمد عليها النّحاة في وضع القواعد .

وهو معظم أدلة النّحو والتّعويل عليه في أغلب المسائل النّحوية .ولا يتحقق إنكاره لأنّه أغلب النّحو، وإنكاره إنكار للنّحو .

قال ابن الأنباري _ رحمه الله _ " اعلم أنّ إنكار القياس في النّحو لا يتحقق، لأنّ النّحو كلّه قياس ولهذا قيل في حدّه: النّحو علم بالمقاييس المستنبطة من استقراء كلام العرب، فمن أنكر القياس فقد أنكر النّحو ".[1]

تعريف القياس :

لغة : مصدر قاس يقيس بمعنى قدَّر وقارن الشيء بالشّيء لمعرفة مقداره بالنّسبة إليه، وقاس الحبل قارنه بآلة قيس لمعرفة طوله[2].

اصطلاحا :عرّفه ابن الأنباري (هو حمل غير المنقول على المنقول إذا كان في معناه)[3].وعرّفه الشريف الجرجاني بقوله: (القياس ما يمكن أن يذكر فيه ضابطه عند وجود تلك الضابطة يوجد هو).[4]

(1) لمع الأدلة:95-100
(2) لسان العرب، ابن منظور،(قيس) 187/6.
(3) جدل الإعراب: الأنباري،ص93
(4) التعريفات، الجرجاني،ص182

أركان القياس :

للقياس أربعة أركان :

1- أصلٌ وهو المقيس عليه .

2- فرعٌ وهو المقيس .

3- الحكم .

4- العلة الجامعة .

مثل أن نركِّب قياسا في الدلالة على رفع ما لم يُسمّ فاعله، فنقول: اسم أسند الفعل إليه مقدما، فوجب أن يكون مرفوعا قياسا على الفاعل، فالأصل هو الفاعل، والفرع هو ما لم يُسمّ فاعله، والعلّة الجامعة هي الإسناد، والحكم هو الرّفع(5).

أقسام القياس :

القياس في العربيّة على أربعة أقسام(6) :

1- حمل فرع على أصل .

من أمثلته : حذف فاعل أفعل به في التّعجب لما كان مشبها لفعل الأمر في اللفظ .

وبناء باب (حذام) على الكسر تشبيها له بـ (دراك) و (نزال) .

2- حمل أصل على فرع .

من أمثلته : جواز (غير قائم الزّيدان) حملا على (ما قام الزّيدان) لأنّه في معناه ولولا ذلك لم يجز لأنّ المبتدأ إما أن يكون ذا خبر أو أن

(5) يُنظر: كتاب لمع الأدلّة ،الأنباري:93

(6) ينظر: كتاب أصول النحو ص199

يكون ذا مرفوع يغني عن الخبر .

3- حمل نظير على نظير .

النّظير إمّا في اللفظ أو في المعنى أو فيهما .

ومن أمثلته: اسم التّفضيل وأفعل في التّعجب فإنّهم منعوا أفعل التّفضيل أن يرفع الظّاهر لشبه بـــ (أفعل) في التّعجب وزنا وأصلا وإفادة للمبالغة وأجازوا تصغير أفعل في التّعجب لشبهه بـــأفعل التّفضيل في ذلك .

4- حمل ضد على ضد .

من أمثلته : النّصب بـــ (لم) حملا على الجزم بـــ (لن) .

فإنّ الأولى لنفي الماضي والثّانية لنفي المستقبل .

أهمية القياس :

القياس له فائدة عظيمة للغة وقواعدها؛ فهو بمثابة شهادة ضمان للغة ووقاية لقواعدها من الّلحن والتّحريف .

فالقياس هو أدعى إلى الاختصار باعتباره يقيس الظّاهرة على ظاهرة أخرى ويحكم لها بحكمها، فتأخذ الظّاهرة المقيسة حكم الظّاهرة المقيس عليها، وقد أدرك القدماء فائدته لذلك يقول أبو علي الفارسي: " أخطيء في خمسين مسألة في الّلغة، ولا أخطيء في واحدة من القياس"(7).

ويقول ابن جني: " مسألة واحدة من القياس أنبل وأنبه من كتاب لغة عند عيون النّاس"(8).

وأشار إلى أهمية القياس الشّيخ محمد الخضر حسين، حيث يرى أن القياس طريق يسهل به القيام على الّلغة بحيث يكون وسيلة تمكن الإنسان من النّطق بآلاف من الكلم والجمل دون أن تقرع سمعه من قبل أو يحتاج إلى الوثوق من صحة عربيتها، إلى مطالعة كتب الّلغة والدّواوين الجامعة لمنثور العرب ومنظومها (9).

واعتمد ابن هشام على القياس وهذا كثير في كتابه المغني، منه ما أورده في المسألة الزّنبورية:" وأمّا فإذا هو إيّاها إن ثبت فخارجٌ عن القياس واستعمال الفصحاء كالجزم بلن، والنّصب بلم، والجر بلعلّ،

(7) الخصائص2-88
(8) المرجع السّابق2-88، أصول النحو86.
(9) الشّاهد وأصول النحو ص430.

وسيبويه وأصحابه لا يلتفتون لمثل ذلك وإن تكلّم بعض العرب به"[10].
وسيأتي بيانها.
ومن ذلك قوله: مذهب البصريين أن أحرف الجر لا ينوب بعضها عن بعض بقياس[11].
ومنه في مبحث (ما) عند الحديث عن قراءة الرّفع في قوله تعالى:﴿إِنَّ ٱللَّهَ لَا يَسۡتَحۡيِۦٓ أَن يَضۡرِبَ مَثَلٗا مَّا بَعُوضَةٗ فَمَا فَوۡقَهَاۚ﴾[12]. حيث يقول إن الأكثرين على أنّ ما موصولة، أي الذي هو بعوضة، وذلك عند البصريين والكوفيين على حذف العائد مع عدم طول الصّلة، وهو شاذ عند البصريين قياس عند الكوفيين [13] .
وكثيرا ما يجعله فيصلًا في الأحكام فعند كلامه في القلب، وقوله: إنّ أكثر وقوعه في الشّعر كقول حسّان[14] :

كأنّ سبيئة من بيتِ رأسٍ يكون مزاجها عسلٌ وماء

فيمن نصب المزاج، فجعل المعرفة الخبر والنّكرة الاسم .
نجده بعد هذا يقول:وأمّا قول ابن أسد: إنّ كان زائدة فخطأ؛ لأنها لاتزاد بلفظ المضارع بقياس... وغير ذلك كثير .

(10) مغني اللبيب2/63
(11) المصدر السابق
(12) سورة البقرة:26
(13) مغني اللبيب4/108
(14) شرح ديوان حسّان ص59

قياس العلة : عرّفه الأنباري بقوله:" هو أن يحمل الفرع على الأصل بالعلّة التي علّق عليها الحكم في الأصل "[15]

فمن قياس العلّة، ماذكره ابن هشام عند حديثه عن (أمَا)[16]

اسميّة (أمَا) قياسًا على (حقًّا) :

الوجه الأول : أن تكون حرف استفتاح بمنزلة (ألا) ويكثر قبل القسم، كقوله[17] :

أما والذي أبكى وأضحك والذي أمات وأحيا والذي أمرُهُ الأمرُ

وقد تبدلُ همزتُها هاءً، أو عينا قبل القسم، وكلاهما مع ثبوت الألف وحذفها أو تحذف الألف مع ترك الإبدال .

وإذا وقعت (أنّ) بعد (أما) هذه كُسِرت كما تُكسر بعد (ألا) الاستفتاحية .

الوجه الثّاني: أن تكون بمعنى (حقًّا)، أو (أحقًّا)، وهذه تُفتح بعدها (إنّ)،كما تفتح بعد (حقا)، وهي حرف عند ابن خروف، وجَعَلها مع (أنّ) ومعموليها كلاما تركّب من حرف واسم، كما قاله الفارسي في (يازيد) .

وقال بعضهم: اسم بمعنى (حقا) .

وقال آخرون: هي كلمتان : الهمزة للاستفهام، و (ما) اسم بمعنى شيء،

(15) ينظر: لمع الأدلة105
(16) ينظر: مغني اللبيب، تحقيق الخطيب:ص347/343
(17) من الطويل، لأبي صخر الهذلي، المقاصد النحوية في شرح شواهد شروح الألفية1056/3،خزانة الأدب للبغدادي258/3

وذلك الشيء حق، فالمعنى : أحقا، وهذا هو الصّواب.

وموضع (ما) النّصب على الظّرفية كما انتصب (حقا) على ذلك في قوله[18] :

أحقّا أن جِيرَتَنا استقلُّوا فنيّتنا ونيَّتُهُم فريقُ

وهو قول سيبويه[19]، وهو الصّحيح، بدليل قوله[20]:

أفي الحقّ أنّي مغرمٌ بكِ هائمٌ وأنكِ لا خَلٌّ هواكِ ولا خَمرُ

فأدخل عليها "في" ، و"أنّ" وصلتها مبتدأ، والظرف خبره.

وقال المبرد: (حقا) مصدر يحِقُّ محذوفا، و(أنّ) وصلتها فاعل.

ذهب ابن هشام إلى أنّ (أَمَا) مكوّنة من كلمتين الهمزة و(ما) وما اسم بمعنى شيء ومعناه حقا، وموضعه من الإعراب النّصب على الظّرفية واستدل على نصبها على الظّرفية بنصب (حقا) على الظّرفية في قول الشّاعر[21] :

أحقّا أنّ جيرتنا استقلوا فنيتنا ونيّتهم فريقُ

نستنتج من ذلك دليلا قياسيا حيث قاس أما المركبة من (أ) و (ما) على حقا الظّرفيّة، فالمقيس (أما) والمقيس عليه (حقا) والحكم الإعرابي هو النّصب، والعلّة الجامعة هي الاسميّة .

(18) البيت للمفضّل ابن معشر البكري، المقاصد النحوية في شرح شواهد شروح الألفية725/2،خزانة الأدب277/10

(19) الكتاب لسيبويه 136/3

(20) البيت من الطّويل، لعابد بن المنذر العسيري أو عائد بن المنذر القشيري،المقاصد النحوية في شرح شواهد شروح الألفية 1065/3-728/2، خزانة الأدب 274/10، شرح شواهد المغني171/1

(21) البيت سبق تخريجه.

وفصّل المرادي (749ه) القولَ في معنى (أما) فذكر أنّها حرف له ثلاثة أقسام[22] :

الأول: حرف استفتاح، مثل (ألا) .

الثّاني: أن تكون بمعنى حقا وبعد شرحه لهذين الوجهين ذكر أنّها على الرأي الأول كلمة واحدة، وعلى الرأي الثّاني كلمتان، ثمّ قال:"إلّا أنّ في عدِّها من الحروف نظرًا؛ لأن التّقدير السّابق يأباه، يعني بذلك رأي ابن خروف في جعلها من الحروف .

الثّالث: أن تكون للعرض .

وفي شرح المفصّل تكون (أما) بمعنى حقا، فتفتح " أن " بعدها، تقول: "أما أنّه قائم"

ولاتكون هاهنا حرف ابتداء، ولكنها في تأويل الاسم، وذلك الاسم مقدر، وتقدر الظرف، أي: (أفي حق) أنك قائم، وتكون "أن" ومابعدها في موضع رفع بالظرف عند أبي الحسن، وعند سيبويه في موضع مبتدأ في هذا الموضع، فاعرفه[23].

2- قياس الشّبه:

بناء قد الاسمية (المرادفة لــ "حَسْبُ")؛ لشبهها بــ " قد " الحرفيّة :

عرّف ابن الأنباري قياس الشّبه بقوله:"اعلم أن قياس الشّبه أن يحمل الفرع على الأصل بضرب من الشّبه غير العلّة التي علّق عليها الحكم

(22) الجنى الدّاني،ص390
(23) شرح المفصل للزمخشري، ابن يعيش5-45

في الأصل" [24] .

من أمثلته عند ابن هشام: بناء قد الاسمية (المرادفة لـ"حَسْبُ ")؛ لشبهها بـ " قد " الحرفيّة في لفظها ولكثير من الحروف في وضعها[25] .

ويقال في هذه: " قد زيدٍ درهم " بالسكون وهو على معنى: حسْبُ زيدٍ درهمٌ.

فقد اسم مبني على السّكون في محل رفع مبتدأ، وزيد مضاف إليه مجرور، ودرهم: خبره مرفوع.

وقدْنِي بالنون، حرصا على بقاء السّكون؛ لأنّه الأصل فيما يبنون.

نستنتج من هذا دليلا قياسيا حيث شبّه قد الاسمية بـــ قد الحرفيّة وكثير من الحروف في الوضع (أي في أنّها وضعت على حرف أو على حرفين) .

ومما هو معلوم أن الأصل في الأسماء الإعراب ولا تبنى إلا إذا أشبهت الحروف ومواضع شبه الأسماء بالحروف أربعة:

- شبه له في الوضع كـ (الضّمائر) .
- شبه له في المعنى:وهو على قسمين:

أ: ما أشبه حرفا موجودا كـ (متى)

ب: ما أشبه حرفا غير موجود كـ (هنا) .

- شبهه له في النّيابة وعدم التّأثر بالعامل كـ (أسماء الأفعال)

(24) لمع الأدلة107-108

(25) مغني اللبيب, تحقيق: مازن المبارك 226

- شبهه له في الافتقار اللّازم كـ (الأسماء الموصولة) .

3- قياس الطّرد :

عرّفه الأنباري بقوله : " اعلم أن الطّرد هو الّذي يوجد معه الحكم وتفقد الإخالة في العلّة" [26].

من أمثلته عند ابن هشام: المسألة الزّنبورية

نقل ابن هشام المناظرة التي جرت بين سيبويه والكسائي التي اشتهرت بالمسألة الزنبوريّة، حيث أوجب فيها سيبويه أن يقال: فإذا هو هي، أمّا الكسائي فقد أجاز القول: فإذا هو هي، فإذا هو إيّاها بالوجهين.

وابن هشام وافق سيبويه فيها، وخالف الكسائي فقال: " وأمّا سؤال الكسائي فجوابه ما قاله سيبويه، وهو: فإذا هو هي. هذا هو وجه الكلام، مثل: ﴿فَإِذَا هِيَ بَيْضَآءُ﴾[27] ، ﴿فَإِذَا هِيَ حَيَّةٌ﴾[28] ، وأمّا فإذا هو إياها – مذهب الكوفيين - ، إن ثبت فخارج عن القياس، (واستعمال الفصحاء كالجزم بـ "لن"، والنصب بـ " لم"، والجر بـ" لعل"، وسيبويه وأصحابه لا يلتفتون لمثل ذلك، وإن تكلّم بعض العرب به)[29]

وقد ذكر ابن هشام في توجيهه أمورًا[30] :

أحدها: لأبي بكر الخيّاط وهو أن (إذا) ظرف مكان فيه معنى " وجدت " و " رأيت " فجاز له أن ينصب المفعول، وهو مع ذلك

(26) لمع الأدلة110
(27) سورة الأعراف:108
(28) سورة طه:20
(29) ينظر:مغني اللبيب 63/2
(30) ينظر: المرجع السابق:64،70/2

ظرف مخبر به عن الاسم بعده .

وقد خطّأ ابن هشام توجيه ابن الخيّاط من وجهين:

الوجه الأول: أنّ الأسماء المتضمّنة للمعاني، لاتنصب المفاعيل الصحيحة فعندما تضمّنت (إذا) معنى (وجدت) كانت عاملا ضعيفا، والمعاني لا تعمل؛ لضعفها في المفعولات الصحيحة، كالمفعول به، والمفعول المطلق، والمفعول معه، وإنما تعمل في الظروف والأحوال .

الوجه الثّاني: لو صحّ ما زعم، لوجب أن ترفع فاعلا وتنصب مفعولا به آخر، ولوجب أن يكون الأول (هو) منصوبا أيضًا، وعلى هذا ينبغي أن يقول: فإذا هو إيّاها إيّاها، على تقدير: فوجدته إيّاها.

الثّاني[31]: أن ضمير النّصب استعير في مكان ضمير الرفع، قاله ابن مالك، وعلى هذا فلا تكون (إذا) هنا خبراً، أو هو مبتدأ، وإياها الخبر، وإنما تكون فجائية.وشهد لوضع ضمير النصب مكان ضمير الرفع قراءة:﴿إِيَّاكَ نَعْبُدُ﴾[32] ، ببناء الفعل للمفعول.

وهذا القول الذي قال به ابن مالك لا يفسّر كل مايردُ في هذا، ففي قولنا: فإذا محمد القائمَ ، لابدّ أن يكون (القائمَ) نعتٌ مقطوع على أنه مفعولٌ به، لفعل محذوف وجوبا تقديره أمدح أو أذم.

الثّالث: أنه مفعول به، والأصل: فإذا هو يساويها، أو فإذا هو يشابهها، ثم حذف الفعل فانفصل الضمير، وهذا الوجه لابن مالك أيضا، ونظيره

(31) من الآراء التي قيلت في توجيه: "فإذا هو إياها "
(32) سورة الفاتحة:5

قراءة عليّ رضي الله عنه:﴿لَئِنۡ أَكَلَهُ ٱلذِّئۡبُ وَنَحۡنُ عُصۡبَةٌ﴾[33] بالنصب، أي نُوجَدُ عصبةً، أو نُرَى عصبةً.

الرّابع: أن " إياها " مفعول مطلق، والأصل: فإذا هو يلسع لسعتها، ثم حُذف الفعل " يلسع " ، كما تقول: " مازيدٌ إلا شُرْبَ الإبل " أي: إلّا يشرب شُرْبَ الإبل، فحذف الفعل " يشرب " وهو الخبر، ثم حُذف المضاف وهو " لَسْع " من قوله:" لسْعَتَها "، فصار الهاء وهو المتصل منفصلا، فاستُعيض عنه بـ " إياها "، بفقد ما يتصل به، وصار الضمير المنفصل قائما مقام المفعول المطلق.وهذا الرأي نقله الشلوبين في حواشي (المفصّل) عن الأعلم الشنتمري[34] .

الخامس: أنّ " إيّاها " منصوب على الحال من الضمير في الخبر المحذوف، والأصل : فإذا هو ثابت مثلَها، ثم حُذِف المضاف وهو " مثل "، فانفصل الضمير، وانتصب في اللفظ على الحال على سبيل النّيابة؛ لأنه في الحقيقة ليس هو المنصوب، وإنما هو مضاف إلى الحال، فلما سقط الحال قام هو مقامه، وانتصب على سبيل النيابة.

وأرى أنّ ما ذهب إليه سيبويه (القول بالرفع" فإذا هو هي " هو الرّاجح ؛ لكثرة الاستعمال والقياس على ذلك كثير وقد وردت في ذلك آيات عديدة منها: قوله تعالى : ﴿فَإِذَا هِيَ بَيۡضَآءُ﴾[35] , وقوله تعالى:﴿فَإِذَا هِيَ حَيَّةٞ ﴾[36] , وقوله تعالى:﴿فَإِذَا هِيَ شَٰخِصَةٌ﴾ [37].

(33) سورة يوسف:14
(34) ينظر: بغية الوعاة:230/2
(35) سورة الأعراف:108
(36) سورة طه: 20
(37) سورة الأنبياء:97

وأمّا مارواه الكسائي فشاذ وخارج عن القياس.

الخاتمة ونتائج البحث:

كان من أهم نتائج البحث:

- عَرْض ابن هشام لـــ الآراء والترجيح بينها يبين لنا سعة أفقه، وإحاطته الكبيرة بالنحو.
- ابن هشام من النّحاة المعتدّين بالدّليل الثاني من الأدلة النّحوية وهو القياس.

وآخر دعوانا أن الحمدلله رب العالمين وسلام على المرسلين!

مراجع البحث:

*- أصول النّحو، تأليف: جامعة المدينة العالمية، الناشر: جامعة المدينة العالمية.

*- الأصول في النحو :أبو بكر محمد بن السري بن سهل النحوي المعروف بابن السراج (المتوفى: 316هـ) المحقق :عبد الحسين الفتلي الناشر :مؤسسة الرسالة، لبنان – بيروت.

*- الإغراب في جدل الإعراب و لمع الأدلة في أصول النّحو،لأبي البركات عبدالرحمن كمال الدين بن محمد الأنباري المتوفى سنة577هـ، تحقيق: سعيد الأفغاني، مطبعة الجامعة السّورية 1377هـ ، 1957م.

*- التّعريفات،د. علي بن محمد الشريف الجرجاني، المتوفى:816هـ، المحقق: ضبطه وصححه جماعة من العلماء بإشراف الناشر، الناشر: دار الكتب العلمية بيروت - لبنان - الطبعة الأولى1403هـ - 1983م.

*- الخصائص: ابي الفتح عثمان بن جني، تحقيق: د. عبد الحميد هنداوي، دار الكتب العلمية، بيروت، ط2، 2003م.

*- الشّاهد وأصول النّحو في كتاب سيبويه، د. خديجة الحديثي، مطبوعات جامعة الكويت رقم 27.

*- بغية الوعاة في طبقات اللغويين والنحاة المؤلف عبدالرحمن بن أبي بكر , جلال الدين السيوطي المتوفى : 911ه , المحقق : محمد أبو الفضل ابراهيم , الناشر : المكتبة العصرية – لبنان.

*- خزانة الأدب ولبّ لباب لسان العرب، لعبد القادر البغدادي، تحقيق: عبد السّلام هارون، مكتبة الخانجي- القاهرة، 1418هـ-1997م.

*- شرح المفصل للزمخشري :يعيش بن علي بن يعيش ابن أبي السرايا محمد بن علي، أبو البقاء، موفق الدين الأسدي الموصلي،

المعروف بابن يعيش وبابن الصانع (المتوفى: 643هـ) قدم له :الدكتور إميل بديع يعقوب الناشر :دار الكتب العلمية، بيروت – لبنان الطبعة :الأولى، 1422 هـ - 2001 م.

*- شرح شواهد المغني لجلال الدّين عبد الرحمن السّيوطيّ، تحقيق: أحمد ظافر كوجان، تصحيحات وتعليقات الشّيخ محمّد محمود التّركزيّ الشنقيطيّ،لجمة التراث العربيّ، 1389هـ-1966م.

*- مغني اللّبيب عن كتب الأعاريب، لعبد الله بن أحمد أبو محمّد جمال الدين ابن هشام، تحقيق: الدّكتور مازن المبارك، دار الفكر – دمشق.